

Distr.: General
23 October 2015
Arabic
Original: English

الجمعية العامة
الدورة السبعون



الوثائق الرسمية

اللجنة الخامسة

محضر موجز للجلسة الخامسة

المعقودة في المقر، نيويورك، يوم الأربعاء ١٤ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٥، الساعة ١٠:٠٠

الرئيس: السيد بهاتاراي (نيبال)

رئيس اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية: السيد رويز ماسيو

المحتويات

البند ١٣١ من جدول الأعمال: التقارير المالية والبيانات المالية المراجعة وتقارير مجلس
مراجعي الحسابات

هذا المحضر قابل للتصويب.

وينبغي إدراج التصويبات في نسخة من المحضر مذيّلة بتوقيع أحد
أعضاء الوفد المعني وإرسالها في أقرب وقت ممكن إلى:
Chief of the Documents Control Unit، (srcorrections@un.org).

والمحاضر المصوّبة سيعاد إصدارها إلكترونياً في نظام الوثائق الرسمية للأمم
المتحدة (http://documents.un.org).



افتتحت الجلسة الساعة ١٠:١٠.

البند ١٣١ من جدول الأعمال: التقارير المالية والبيانات المالية المراجعة وتقارير مجلس مراجعي الحسابات (A/70/5 (Vol. I) و A/70/5 (Vol. I)/Corr.1 و A/70/5 (Vol. III)/Corr.1 و A/70/5 (Vol. IV) و A/70/5 (Vol. V) و A/70/5/Add.1 و A/70/5/Add.2 و A/70/5/Add.3 و A/70/5/Add.4 و A/70/5/Add.4 و A/70/5/Add.4/Corr.1 و A/70/5/Add.5 و A/70/5/Add.6 و A/70/5/Add.7 و A/70/5/Add.8 و A/70/5/Add.9 و A/70/5/Add.10 و A/70/5/Add.10/Corr.1 و A/70/5/Add.11 و A/70/5/Add.11/Corr.1 و A/70/5/Add.12 و A/70/5/Add.13 و A/70/5/Add.14 و A/70/5/Add.14/Corr.1 و A/70/5/Add.15 و A/70/322 و A/70/322/Corr.1 و A/70/322/Corr.2 و A/70/338 و A/70/338/Corr.1 و A/70/338/Add.1 و A/70/380)

١ - السيد مكموبا (رئيس اللجنة المعنية بعمليات مراجعة الحسابات التابعة لمجلس مراجعي الحسابات): في سياق عرض تقارير مجلس مراجعي الحسابات المقدمة إلى الجمعية العامة في دورتها السبعين، قال إنه لا توجد آراء مشفوعة بتحفظات بشأن العشرين كيانا وكذلك عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام التي تمت مراجعة حساباتها خلال الفترة المنتهية في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤. وأشار إلى أن أربعة عشر كيانا من هذه الكيانات قد أبلغت عن تحقيق فوائض، يعزى بعضها إلى التأخر في تسلّم التبرعات والتأخير في تنفيذ المشاريع، في حين أبلغت الكيانات الستة المتبقية عن تسجيل عجز وكشفت عن تراجع في احتياطياتها مقارنة بعام ٢٠١٣. وبرهنت جميع الكيانات، باستثناء المحكمة الجنائية الدولية لرواندا، على استدامتها المالية، حيث تجاوز مجموع أصولها مجموع خصومها. وبرهنت النسب المالية لجميع الكيانات، باستثناء مكتب الأمم المتحدة

لخدمات المشاريع، على قدرة هذه الكيانات على الوفاء بالتزاماتها القصيرة الأجل من الأصول المتداولة. وإضافة إلى ذلك، باستثناء وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا) وهيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة (هيئة الأمم المتحدة للمرأة)، كشفت حسابات جميع الكيانات التي طبقت المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام في عام ٢٠١٢، عن انخفاض في نسب مجموع الأصول إلى مجموع الخصوم وفي نسب النقدية، ويعزى ذلك أساسا إلى استثمار في حافظات طويلة الأجل وإلى تغييرات في معدلات الخصم التي طبقها الخبير الاكتواري عند تحديد قيمة استحقاقات ما بعد انتهاء الخدمة. ويمكن أن تُعزى النسب المالية التي تفوق 'واحد' إلى تلقي مساهمات في نهاية السنة أو إلى تلقي مبالغ مالية مخصصة لمشاريع متعددة السنوات أو لمشاريع لم تُنفذ. وقد سجلت الالتزامات المتعلقة بنهاية الخدمة ارتفاعا بنسبة ٢٦ في المائة بسبب التغيير في معدلات التضخم ومعدلات الخصم المستخدمة في التقييمات الاكتوارية. ولدى تسعة كيانات خطط للتمويل ولكنها تفتقر لاستراتيجيات تمويل لتغطية التزاماتها، أما الكيانات الـ ١١ المتبقية فقد اختارت نهج الدفع أولا بأول. ونصحت هذه الكيانات بتوخي الحذر عند اعتماد هذا النهج لتفادي احتمال العجز عن تسديد الالتزامات من الموارد المتاحة.

٢ - وفي عام ٢٠١٤، قدمت جميع الكيانات للمرة الأولى بيانات مالية طبقا لما تقتضيه المعايير المحاسبية الدولية. ولوحظ اتجاه نحو التحسن المستمر في عرض البيانات المالية رغم عدد من التحديات التي تمت مواجهتها. فعلى سبيل المثال، قامت أربعة كيانات فقط من الكيانات التسعة التي طبقت المعايير المحاسبية الدولية في عام ٢٠١٢ بوضع خطط مهيكلية لتحقيق الفوائد من أجل البرهنة على أن اعتماد المعايير قد حقق أهدافه المرجوة. وقد وضعت خمسة من

٤ - ومع أن الكيانات التابعة للأمانة العامة قد أحرزت تقدماً على مستوى إدارة المخاطر الرئيسية الستة التي حددها الإدارة العليا، فلم تُنفذ الإدارة المركزية للمخاطر بشكل كافٍ على نطاق المنظمة ككل، ويُعزى ذلك أساساً إلى عدم وجود إطار رسمي لهذه العملية. وبالمثل، يجب وضع خطة شاملة وواضحة لتنفيذ المشاريع. أما فيما يخص الشركاء المنفذين، فقد أُحرز تقدم من حيث تحسين اتساق اختيار المشاريع التي يتم تنفيذها ورصدها وإنهاؤها؛ ويجري النظر في وضع شرط رسمي يقتضي تبادل المعلومات بشأن أداء الشركاء المنفذين.

٥ - ومع أن اختلاف تعاريف الغش والغش المفترض على نطاق منظومة الأمم المتحدة قد شكل تحدياً أمام قابلية مقارنة البيانات، فقد انخفض المعدل الإجمالي لوقوع هذه الحالات منذ عام ٢٠١٣، رغم أن بعض الكيانات قد أبلغت عن زيادة كبيرة في عدد الحالات المسجلة. ورغم قيام ١٦ كياناً بوضع سياسات لمكافحة الغش في عام ٢٠١٤، فليس لدى ١٣ منها استراتيجيات ملائمة للتنفيذ، وتتطرق معظم السياسات أساساً للغش الداخلي بينما تولي اهتماماً محدوداً للمخاطر الخارجية. وفي هذا الصدد، من الضروري خاصة بالنسبة للكيانات التي لديها حضور عالمي الأكثر عُرضة للغش بسبب عملها مع أطراف ثالثة أن تنظر في مدى استعدادها للمخاطرة وأن تضع خططاً لمواجهة الغش. ولمعالجة المخالفات التي لوحظت في عام ٢٠١٣، تعاون المجلس مع كيانات الأمم المتحدة في عام ٢٠١٤ لوضع نهج متسق للإبلاغ عن الغش، وسيواصل مساعدتها على تحقيق هذا الهدف.

٦ - ولوحظت أوجه قصور على نطاق المنظومة بأكملها فيما يتعلق بإدارة مجموعة واسعة النطاق من خدمات الأعمال الأساسية على نحو فعال من حيث التكلفة.

الكيانات المتبقية، التي طبقت المعايير المحاسبية الدولية في عام ٢٠١٤، خططوا من هذا القبيل ولكن هذه الخطط تتطلب التحسين. ولهذا شدد المجلس على ضرورة وضع خطط واضحة لتحقيق الفوائد وعلى تحديد الفوائد التي سيجنيها كل كيان من الإدارة المالية. وإضافة إلى ذلك، لم تُكَلَّل بعض العمليات التي تم تنفيذها لضمان عرض بيانات مالية عالية الجودة في المواعيد المحددة بالنجاح، نظراً إلى أن النسخ الأولية التي تم تلقيها تضمنت أخطاء جوهرية تطلبت إجراء تعديلات هامة وأدت إلى التأخير في عرض النسخ النهائية. ومع ذلك، فإن معظم المشاكل التي تمت مواجهتها ناجمة عن التعقيدات المتصلة باستخدام المعايير المحاسبية الدولية للمرة الأولى، ولا تدل بالضرورة على عدم القدرة على إعداد بيانات مالية عالية الجودة في المستقبل. وأوضح أنه يجب أن تواصل الكيانات العمل على إنشاء وظائف مالية قوية وعلى تعهدها لإعداد بيانات مالية عالية الجودة، تستند إلى بيانات أكثر دقة مستمدة من النظم المالية.

٣ - أما فيما يتعلق بالمساءلة والحوكمة بالنسبة للعمليات المنتشرة في أماكن مختلفة من العالم، فقد أُحرز تقدم بدرجات متفاوتة نحو تحقيق التوازن الأمثل بين توفير قدر كافٍ من المرونة وتفويض السلطة، من جهة، وتوفير المستوى المناسب من الرصد والمراقبة في المقر، من جهة أخرى. وبرهن كل من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والأونروا وهيئة الأمم المتحدة للمرأة على أنهما تطبق في مكاتبها الرئيسية المساءلة بوضوح عن الموارد وتقوم بتفويض السلطة بفعالية. وبينما تمكّن مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة من تحسين نظامه المالي في الميدان، فلا تزال قدرته على جمع المعلومات الواردة من العمليات الميدانية في الوقت المناسب وبطريقة تتسم بالكفاءة محدودة.

الكبرى الهادفة لتغيير أساليب العمل، مثل نظام أوموجا والمعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام وإصلاح الموارد البشرية والمشاريع العقارية التي نفذتها الأمم المتحدة، أوصى المجلس بتعزيز التنسيق بين هذه المشاريع.

٨ - ومن أصل التوصيات التي قدمها المجلس حتى الفترة المشمولة بالتقرير الحالي، نُفذت ٤٩,٦ في المائة من التوصيات بالكامل، مما يعكس انخفاضاً في معدل التنفيذ مقارنة بالفترة المشمولة بالتقرير السابق. ويجب أن تواصل الإدارة تعزيز جهودها الرامية لمعالجة مشكلة التوصيات غير المنفذة.

٩ - السيد راماناثان (نائب المراقبة المالية، مكتب تخطيط البرامج والميزانية والحسابات): عرض تقرير الأمين العام عن تنفيذ توصيات مجلس مراجعي الحسابات الواردة في تقاريره عن صناديق الأمم المتحدة وبرامجها للفترة المالية المنتهية في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤ (A/70/338) و (A/70/338/Add.1)، فقال إن التقرير يتضمن معلومات مقدّمة للرد على تعليقات سبق أن عرضها الرؤساء التنفيذيون لصناديق الأمم المتحدة وبرامجها على مجلس مراجعي الحسابات. كما يتضمن التقرير معلومات عن حالة التنفيذ والمكتب المسؤول والتاريخ التقديري للإنجاز والأولوية التي تحظى بها كل توصية من التوصيات الواردة في تقارير المجلس، فضلاً عن معلومات مستكملة عن حالة تنفيذ التوصيات المتصلة بالفترات السابقة. وقد بُذلت قصارى الجهود لضمان الامتثال لطلب الجمعية العامة المتعلق بتنفيذ توصيات المجلس. ووافق الرؤساء التنفيذيون على معظم هذه التوصيات، وقبلت الإدارة بجميع التوصيات المقدّمة إلى كيانات الأمانة العامة للأمم المتحدة الواردة في تقرير المجلس ذي الصلة عن السنة المنتهية في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤.

وقد شملت المشاكل التي لوحظت في مجال الموارد البشرية عدم وجود قواعد بيانات والافتقار إلى نظم متكاملة لإدارة الموظفين المتعاقدين، فضلاً عن عدم إخضاع هؤلاء الموظفين لتقييمات رسمية وعدم استخدام النتائج للغرض المقصود منها. وإضافة إلى ذلك، لا يزال التخطيط للقوى العاملة في مهده، وذلك رغم توصية المجلس الواردة في تقرير عام ٢٠١٣ وقرار الجمعية العامة ٦٨/٢٥٢. وفيما يتعلق بتنفيذ الميزانية، شدد المجلس على ضرورة أن تعي الإدارة باحتمال تأخر عملية الموافقة. وقد تضمنت المشاكل المشار إليها عدم إشراك المكاتب الرئيسية في عملية إعداد الميزانية، وبالنسبة لعمليات حفظ السلام، الفروق بين اعتمادات الميزانية والنفقات النهائية ونقل النفقات بين فئات إنفاق مختلفة وداخل هذه الفئات بشكل روتيني. ونظراً إلى تلك الاختلالات، نُصحت الكيانات باستعراض أوجه الضعف التي تم الوقوف عليها وبإعداد مبادئ ومنهجيات أفضل لمساعدتها على صياغة ميزانيات واقعية ومتسقة وموثوق بها، واستحداث الأدوات والتقنيات الضرورية لزيادة فعالية تنفيذ الميزانيات وإدارتها ورصدها.

٧ - أما فيما يتعلق بالأنشطة الرئيسية لإدخال تغييرات على أساليب العمل، فقد أُطلق برنامج الأمم المتحدة الإنمائي مبادرة لإعادة الهيكلة تهدف لتعزيز وجود المنظمة على الصعيد الإقليمي ولتوحيد المهام المتعلقة بالسياسة العامة وترشيد مهام الدعم الإداري وتحسين نسبة الموظفين إلى المديرين. ومع أن مجموعة متنوعة من مشاريع تغيير أساليب الأعمال المعتمدة على تكنولوجيا المعلومات المصممة لتحسين العمليات الإدارية في مراحل مختلفة من التنفيذ، فقد واجهت عدة تحديات مشتركة، تشمل التأخير والتجاوزات في الميزانية، فضلاً عن الصعوبات في إنشاء خدمات للدعم بعد التنفيذ مثل مكاتب المساعدة. وإذ يعي المجلس بالطلبات الكثيرة التي يجب أن تلبىها الأمانة العامة نتيجة للمشاريع

في الوقت المناسب، فهي تشير إلى أن استخدام المعايير المحاسبية الدولية لم يصبح إلزاميا إلا في بداية الفترة المشمولة بالتقرير الحالي، وهذا يعني أن إحصاءات التنفيذ الحالية قد لا تكون قابلة للمقارنة مباشرة مع إحصاءات الفترات السابقة. وافقت اللجنة الاستشارية أيضا على ضرورة تعزيز تنسيق مبادرات التغيير الرئيسية في أساليب العمل وهي ستقدم توصيات متصلة بها في سياق تقاريرها الدورية عن كل واحدة من هذه المبادرات.

١٢ - أما فيما يتعلق بالتخطيط للقوى العاملة، فتتفق اللجنة الاستشارية مع المجلس على أنه ينبغي للأمانة العامة للأمم المتحدة أن تنظر في استعراض الدروس المستخلصة من الكيانات الأخرى المتقدمة نسبيا في هذا المجال، مثل مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين ومكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع. وستنظر اللجنة الاستشارية في هذا الموضوع بأكثر عمق في سياق مناقشتها المقبلة بشأن إدارة الموارد البشرية. وأكد أن اللجنة تشعر بالقلق لأن المجلس لم يكن قادرا على تقديم ضمان باكتمال أو دقة أعداد حالات الغش التي أبلغت عنها الأمانة العامة. وفي هذا الصدد، شددت اللجنة الاستشارية على الدور الحيوي الذي يضطلع به مكتب خدمات الرقابة الداخلية في عملية التحقيق بجميع مراحلها، بما في ذلك رصد الحالات. وأخيرا، أكد أن تحديد تعاريف متفق عليها للغش والغش المفترض يكتسي أهمية بالغة لوضع سياسات فعالة لمكافحة الغش، ولكفالة اتساق البيانات ذات الصلة في منظومة الأمم المتحدة كلها وقابليتها للمقارنة؛ وأن مجلس الرؤساء التنفيذيين في منظومة الأمم المتحدة المعني بالتنسيق هو الأقدر على تقديم توجيهات في هذا الصدد.

١٣ - السيدة لينغيفيلدر (جنوب أفريقيا): تكلمت باسم مجموعة الـ ٧٧ والصين، فقالت إن الملاحظات والتعليقات

١٠ - وبالإضافة إلى الأمم المتحدة، أعدت منظمة الأغذية والزراعة ومنظمة السياحة العالمية للمرة الأولى بيانات مالية وفقا للمعايير المحاسبية الدولية في عام ٢٠١٤. ويمثل إصدار المجلس لآراء غير مشفوعة بتحفظات عن كامل مجموعة البيانات المعدّة وفقا للمعايير المحاسبية الدولية التي قدمتها جميع الكيانات العشرين والتي خضعت لمراجعة للحسابات إنجازا هاما بالنسبة لمنظومة الأمم المتحدة. ومن أصل التوصيات البالغ عددها ١٤٠ توصية المقدمة إلى الأمانة العامة على مدى فترات السنتين الثلاث السابقة، نُفذت ٨٤ توصية بالكامل، وهناك ٣٧ توصية قيد التنفيذ، بينما تجاوزت الأحداث ١٩ توصية أو كررها المجلس أو أغلقها. ومن مجموع التوصيات البالغ عددها ٥٢٦ توصية المقدمة إلى الأمم المتحدة وصناديقها وبرامجها حتى الفترة المشمولة بالتقرير الحالي، نُفذت ٢٦١ بالكامل، ويجري تنفيذ ٢٠٦ توصيات، ولم تُنفذ ٢٩ توصية، بينما تجاوزت الأحداث التوصيات المتبقية البالغ عددها ٣٠ توصية أو كررها المجلس أو أغلقها. وفي حين أن جميع التوصيات المقبولة التي أصدرها المجلس ستُنفذ في أوانها، فإن التوصيات الرئيسية ستعطي الأولوية القصوى. واختتم السيد رامانان كلامه قائلا إن المنظمات المعنية التزمت بتنفيذ توصيات المجلس تنفيذا كاملا، وهي تعلم بأن قيامها بذلك سيسهم في تحسين إدارة الموارد وكفاءة الأمم المتحدة وصناديقها وبرامجها.

١١ - السيد روييز ماسيو (رئيس اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية): عرض تقرير اللجنة الاستشارية ذا الصلة (A/70/380)، فقال إن اللجنة الاستشارية تلاحظ مع التقدير أن جميع الكيانات قد تلقت آراء غير مشفوعة بتحفظات ولا تزال ترى أن عرض المجلس للمسائل الشاملة لعدة قطاعات مفيد. وبينما تتفق اللجنة الاستشارية مع المجلس أنه من الضروري معالجة مسألة التوصيات غير المنفذة

أوجه الخلل التي لوحظت في البيانات المالية للصندوق المشترك للمعاشات التقاعدية لموظفي الأمم المتحدة، ينبغي أن تنظر الجمعية العامة في تقرير المجلس بشأن ذلك الكيان بشكل مستقل. وتتطلع المجموعة إلى مناقشة هذه المسألة بأكثر عمق مع الدول الأعضاء.

١٥ - السيد دي بريتر (المراقب عن الاتحاد الأوروبي): تكلم أيضا باسم البلدان المرشحة للانضمام إلى الاتحاد الأوروبي ألبانيا والجبل الأسود وصربيا وجمهورية مقدونيا اليوغوسلافية سابقاً وتركيا؛ وبلد عملية الاستقرار والانتساب البوسنة والهرسك؛ بالإضافة إلى أرمينيا وجورجيا وجمهورية مولدوفا وأوكرانيا، فقال إنه يأسف للتأخير في إصدار تقرير اللجنة الاستشارية. وأكد أن تقديم الوثائق المطلوبة بجميع اللغات الرسمية في حينها، ولا سيما تلك التي تتناول مواضيع توقيتها حسّاس وتترتب عنها آثار على الميزانية العادية للفترة ٢٠١٦-٢٠١٧، مسألة حيوية لتعزيز بيئة ملائمة للشفافية والشمولية الأمر الذي ييسّر النجاح في التوصل إلى نتائج تم التفاوض بشأنها. وأكد أن مجلس مراجعي الحسابات، قد أسهم بتقاريره وتوصياته، في أن تصبح منظومة الأمم المتحدة أسلم وأكثر شفافية وفعالية من حيث التكلفة، وكذلك في تحسين أساليب الحوكمة وفي زيادة كفاءة الإدارة المالية والتنفيذية. كما وفرت آراء المجلس غير المشفوعة بتحفظات للدول الأعضاء تقييمات مستقلة فيما يتعلق باستخدام أموالها.

١٦ - ورحب باستنتاجات وتوصيات المجلس بشأن الوضع المالي للأمانة العامة للأمم المتحدة وأدائها المالي وتدققها النقدية. وأكد في هذا الصدد، أن الاتحاد الأوروبي يتفق مع المجلس على ضرورة مواصلة تحسين ممارسات الإدارة المالية المتبعة في المنظمة وعلى ضرورة وضع مجموعة شاملة من الأدوات الإدارية والأطر المنهجية التي تتيح الكشف عن

والتوصيات الصادرة عن مجلس مراجعي الحسابات ضرورية بالنسبة للدول الأعضاء لكفالة احترام الإجراءات والممارسات السليمة للإفصاح عن المعلومات في البيانات المالية. وأفادت بأن اعتماد المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام أدى إلى مواصلة تحسين البيانات المالية وإلى كفالة الجودة العالية للمعلومات الواردة في تقارير المجلس. وفيما يتعلق بالمسائل المشتركة بين الكيانات، تشدد المجموعة على ضرورة تعزيز الرقابة والمساءلة والحوكمة بالنسبة للعمليات المنتشرة عالمياً. وتتفق المجموعة مع المجلس الذي يرى أنه يجب بذل المزيد من الجهود لضمان إدارة مبادرات التغيير الرئيسية في أساليب العمل بشكل مناسب.

١٤ - وترحب المجموعة بالتقدم المحرز صوب تنفيذ توصيات المجلس، وتعرب عن ارتياحها لأن الأمانة العامة قبلت جميع التوصيات المقدّمة بشأن عام ٢٠١٤. ولكنها تتفق مع المجلس فيما يتعلق بضرورة معالجة مسألة التوصيات غير المنفذة باعتبارها مسألة ذات أولوية. وتتفق المجموعة مع المجلس أيضاً على ضرورة وضع آليات لتبادل المعلومات المتعلقة بالشركاء المنفذين، وهي تتطلع للحصول على المزيد من التوضيحات بشأن ملاحظات المجلس واللجنة الاستشارية المتعلقة بإدارة الأداء المالي، وإدارة القوى العاملة، والإدارة المركزية للمخاطر، وإدارة المخاطر المتعلقة بالغش، وإدارة المشتريات والعقود، والبعثات السياسية الخاصة. وتتطلع المجموعة أيضاً إلى إجراء مناقشة دقيقة للملاحظات التي أبدتها المجلس بشأن كيانات محددة، ومن بينها الآلية الدولية لتصريف الأعمال المتبقية للمحكمتين الجنائيتين، وجامعة الأمم المتحدة، ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف)، ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، والأونروا، ومعهد الأمم المتحدة للتدريب والبحث (اليونيتار)، وهيئة الأمم المتحدة للمرأة، وبرنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (موتل الأمم المتحدة)، ومكتب خدمات المشاريع. ولمعالجة

١٨ - السيد كونروي (الولايات المتحدة الأمريكية): قال إن الرقابة التي يمارسها الخبراء على عمليات الأمم المتحدة وشؤونها المالية أمر أساسي لتحقيق توقعات الدول الأعضاء. غير أنه ما لم تعقد الدول الأعضاء العزم على مراعاة استنتاجات وتوصيات مجلس مراجعي الحسابات، فلن تتمكن الأمم المتحدة من أداء مهمتها. وقد خلص المجلس إلى أن الأمم المتحدة في وضع مالي مستقر وسليم وإلى أن هذا الوضع قد عُرضَ بتراهة في البيانات المالية. وأكد أنه من المشجع أن ٦٢ في المائة من التوصيات القائمة التي قدمها المجلس إلى الأمانة العامة قد أُغلقت أو نُفذت أو أُنهت قيد التنفيذ.

١٩ - وأوضح أن الولايات المتحدة ترحب بالاستنتاجات العامة للمجلس، ولا سيما بتركيزه على تحسين ثقافة الأمم المتحدة فيما يتعلق بممارسات الإدارة المالية. فلم يعد تحسين الكفاءة والفعالية من حيث التكلفة مسألة اختيارية بل ضرورة. وفي هذا الصدد، يتفق وفد بلده مع المجلس على ضرورة إدخال تغيير جذري على تركيز المهام المالية في المنظمة من التركيز على المهام المتعلقة بالمعاملات وعلى مهام الدعم إلى التركيز على التخطيط الاستراتيجي وتنفيذ الأولويات، من أجل ضمان رصد الموارد للأنشطة الرئيسية التي تدعم أهداف الأمم المتحدة.

٢٠ - وأكد أن مهمة المنظمة المتمثلة في تنفيذ ولايات جديدة وموسعة بينما تواجه قيودا مالية مستمرة، وإن كان وضعًا لا تُحسد عليه، ينبغي أن تحفزها على تركيز اهتمامها بعناية على استنتاجات التقرير وتوصياته. وأعرب عن قلق وفده بشكل خاص لأن الأمم المتحدة لا تتخذ التدابير المناسبة لجني أقصى قدر من الفوائد من المعايير المحاسبية الدولية ونظام أوموجا والعمليات الأخرى مثل الإدارة المركزية للمخاطر. وكما أوصى المجلس، ينبغي أن تقوم

الفرص المتاحة واغتنامها لتحسين الإدارة وخفض التكاليف. ويتفق وفده أيضا مع المجلس على ضرورة أن تحسّن الأمم المتحدة فهمها لتكاليفها التشغيلية من أجل إدارتها بفعالية أكبر، وقد أحاط علما، في هذا الصدد، بتعليقات المجلس المتصلة بالبعثات السياسية الخاصة. وأعرب عن ترحيبه أيضا بالجهود التي يبذلها المجلس لمساعدة الأمم المتحدة على وضع نهج متسق إزاء تعريف حالات الغش والإبلاغ عنها، وأعرب عن قلقه من محدودية التقدم المحرز صوب تنفيذ توصيات المجلس السابقة بشأن هذه المسألة. ولهذا يجب على المنظمة أن تضاعف جهودها الرامية لتعزيز تدابير مكافحة الغش ولوضع استراتيجية شاملة لمكافحة الغش.

١٧ - وأكد أنه لو تم تنفيذ مشاريع التحديث ومشاريع تغيير أساليب العمل التي تضطلع بها الإدارة حاليًا بفعالية، فهي ستعزز شفافية إدارة المنظمة وكفاءتها وفعاليتها من حيث التكلفة. وفي هذا السياق، يثني وفده على استخدام المعايير المحاسبية الدولية في جميع الكيانات، مع أنه يشعر بالقلق بسبب ما ذكر بشأن الافتقار للخبرة المالية والهياكل اللازمة لجني الفوائد المتصلة بهذه المعايير بشكل تام. ويتفق الاتحاد الأوروبي مع المجلس على ضرورة اتباع نهج منسق إزاء مشاريع تغيير أساليب العمل وعلى ضرورة وضع نهج لإدارة العمليات وتحسينها من أجل إتاحة فرصة لمواصلة الإصلاح والتحسين في الإدارات. وأوضح أن وفده يأسف لعدم إحراز تقدم كافٍ في مجال الإدارة المركزية للمخاطر ويتفق مع المجلس على ضرورة وضع خطة شاملة لتنفيذها. ويتفق وفده أيضا مع رأي المجلس بأنه ينبغي للمنظمة أن تحسن كفاءة إدارة الموارد البشرية فيها وتركيزها الاستراتيجي. وأخيرا، أكد أن وفده يشجع الأمين العام على ضمان تنفيذ جميع توصيات مجلس مراجعي الحسابات في أوانها.

المنظمة بتصحيح هذا الوضع باتخاذ تدابير تشمل تغيير وظيفة الشؤون المالية لتصبح خدمة أكثر استراتيجية ومولّدة لقيمة مضافة، وبإشراك المديرين والموظفين في تلك العملية من خلال برامج التدريب لتعزيز الإلمام بالمسائل المالية والإدارية على كامل نطاق الأمم المتحدة. وينبغي للمنظمة أيضا أن تضع منهجيات لقياس جميع تكاليف الأنشطة ولتحليلها والإبلاغ عنها. وأكد أنه يمكن للأمم المتحدة، بتحديث أساليب عملها استنادا إلى توصيات المجلس، أن تصبح أكثر كفاءة وفعالية عند تقديم الخدمات اللازمة في جميع أنحاء العالم.

٢٣ - السيد مكموبا (رئيس اللجنة المعنية بعمليات مراجعة الحسابات التابعة لمجلس مراجعي الحسابات): قال إن تعليقات الوفود ستساعد المجلس على تحسين التقارير المستقبلية. وأكد أنه يتطلع إلى إجراء مناقشة أكثر تفصيلا عن تقارير السنة الجارية في إطار مشاورات غير رسمية.

٢٤ - السيد رويز ماسيو (رئيس اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية): قال إن تقرير اللجنة الاستشارية قد صدر، في الواقع، وفقا للجدول الزمنية المتفق عليها مع إدارة شؤون الجمعية العامة وخدمات المؤتمرات ومع اللجنة الخامسة. ولكنه أكد أنه إذا كانت الوفود ترغب في أن يصدر تقرير اللجنة الاستشارية في تاريخ أبكر، فاللجنة ترحّب بمقترحات الوفود بشأن كيفية تحسين إصدار الوثائق في أوانها.

رُفعت الجلسة الساعة ١١:٠٠.

٢١ - السيد بودلسنيخ (الاتحاد الروسي): قال إن وفده يؤيد مجلس مراجعي الحسابات في سعيه لتحقيق المزيد من الفعالية والشفافية والمساءلة في استخدام موارد الميزانية الشحيحة، وفي الجهود التي يبذلها لضمان الامتثال للقواعد والأنظمة والإجراءات ولمعالجة أي أوجه قصور يتم اكتشافها في تشغيل الأمانة العامة. ومع أن الاتحاد الروسي يرحب بإصدار آراء غير مشفوعة بتحفظات بشأن جميع البيانات المالية المقدّمة عن الفترة المشمولة بتقرير عام ٢٠١٤، فهو يشدد على أهمية ملاحظات المجلس المتعلقة بالأطر الزمنية لإغلاق المحكّمة الجنائية الدولية لرواندا وإجراءات إغلاقها ونقل أصولها وخصومها للآلية الدولية لتصرف الأعمال المتبقية للمحكّمتين الجنائيتين الدوليتين؛ وأعرب عن ثقته في أن الأمانة العامة ستتخذ تدابير تصحيحية عاجلة وستُطلع الجمعية العامة عليها.

٢٢ - وأوضح أن تطبيق المعايير المحاسبية الدولية على كامل نطاق المنظومة، وإن كان عملية مطوّلة، يشكّل مبادرة إصلاح هامة، كما يمثّل خطوة نحو إضفاء المزيد من الفعالية والشفافية على عمل المنظمة. وكما هو متوقع في السنة الأولى من الانتقال إلى هذه المعايير، لا تعكس البيانات المالية